﴿ المحاضرة (2): الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية ﴾

Framework for the Preparation and Presentation of Financial Statements

✓ **الأهداف التعليمية:**

- معرفة نطاق وغرض الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.
- توضيح المقصود بالقوائم المالية ذات الغرض العام.
- عرض مكونات الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية.
- معرفة الخصائص النوعية للمعلومات المالية.
- معرفة الفرضيات الأساسية لإعداد القوائم المالية.
- معرفة العناصر الأساسية للقوائم المالية (الاعتراف بها، وقياسها).

1. النشأة:

في سنة 1989 تم إصدار أول إطار مفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية من قبل لجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC)، ليتم تعديله سنة 2001 من قبل مجلس معايير المحاسبة الدولية (IASB). كما تم إجراء تعديلات على هذا الإطار سنة 2010.

2. تعريف الإطار المفاهيمي:

يعرف الإطار المفاهيمي لإعداد وعرض القوائم المالية بأنه الإطار النظري (التصوري) الذي يسترشد به في عملية تحديد الأحداث والعمليات التي يتوجب المحاسبة عنها وتسجيلها، وكيفية قياسها، وتوصيل المعلومات المتعلقة بذلك إلى مستخدمي القوائم المالية.

كما يشكل الإطار المفاهيمي الإطار العام الذي يسترشد به مجلس معايير المحاسبة الدولية في عملية إصدار معايير جديدة وتعديل المعايير الموجودة حاليا، وفي معالجة الموضوعات المحاسبية التي لم يتم تغطيتها بشكل مباشر في المعايير المحاسبية الدولية الحالية.

3. الغرض من الإطار المفاهيمي:

- مساعدة مجلس معايير المحاسبة الدولية في تطوير معايير محاسبية دولية مستقبلية ومراجعة المعايير الحالية.
- تحقيق التوافق بين الأنظمة والمعايير المحاسبية وذلك بوضع أسس لحصر البدائل المحاسبية المسموح بها.
- مساعدة هيئات وضع المعايير الوطنية في إصدار معايير محاسبية وطنية وتطويرها.
- مساعدة معدي القوائم المالية في تطبيق المعايير المحاسبية، والتعامل مع التعديلات والإصدارات الجديدة.
- مساعدة مدققي الحسابات في إبداء الرأي حول ما إذا كانت القوائم المالية أعدت وفق المعايير المحاسبية الدولية.

Dr. Rabeh TOUIRAT

4. النطاق:

يتناول هذا الإطار ما يلي:

- أهداف القوائم المالية.
- مستخدمي المعلومات المالية.
- الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة.
- الفروض الرئيسية لإعداد وعرض القوائم المالية.
- عناصر القوائم المالية (تعريفها، الاعتراف بها، قياسها).
- مفاهيم رأس المال والمحافظة عليه.

5. مكونات الاطار المفاهيمي لاعداد وعرض القوائم المالية:

1.5. أهداف التقارير المالية المعدة للأغراض العامة:

1.1.5. حاجة مستخدمي القوائم المالية من المعلومات: تقوم عدة فئات باستخدام المعلومات المالية في عملية اتخاذ القرارات الاقتصادية الرشيدة، وقد حدد الإطار المفاهيمي أهم هذه الفئات وطبيعة المعلومات التي تحتاجها:

- **المستثمرون الحاليون والمحتملون:** يهتم أصحاب رأس المال المضارب ومستشاريهم بالمخاطرة الملازمة لاستثماراتهم والعائد المتحقق منها، فهم يحتاجون لمعلومات تساعدهم في اتخاذ قرار شراء الاستثمار أو الاحتفاظ به أو بيعه، كما يحتاج المساهمون إلى معلومات تساعدهم في تقييم قدرة المنشأة على توزيع أرباح.
- **الموظفون:** يحتاج الموظفون إلى معلومات متعلقة باستقرار وربحية أرباب عملهم، وتمكنهم من تقييم قدرة المنشأة على دفع مكافآتهم، ومنافع التقاعد وتوفر فرص العمل.
- **المقرضون:** يحتاجون إلى معلومات تساعدهم على معرفة إذا كانت قروضهم والفوائد المترتبة عنها سوف تدفع لهم عند تاريخ الاستحقاق.
- **الموردون والدائنون التجاريون:** يحتاج الموردون إلى معلومات تمكنهم من تحديد ما إذا كانت المبالغ المطلوبة لهم ستدفع عند الاستحقاق.
- **العملاء:** يحتاج العملاء إلى معلومات متعلقة باستمرارية المنشأة، خاصة إذا كانوا يعتمدون عليها وارتباطهم معها طويل الأجل.
- **الحكومة:** تحتاج إلى معلومات تساعدها في التأكد من التزام المنشأة بالقوانين مثل قانون الشركات، قانون الضرائب، كما تحتاج إلى معلومات تساعد في تقدير الضريبة ومدى مساهمة المنشأة في الاقتصاد الوطني.
- **الجمهور:** تؤثر المنشأة على أفراد الجمهور بعدة طرق منها أن تقدم المنشأة مساعدات للاقتصاد المحلي كتوظيف الأفراد وتعاملها مع موردين محليين، ويحتاج أيضا إلى معلومات عن نمو المنشأة وتطور نشاطها.

Dr. Rabah TOUIRAT

2.1.5. المعلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات عليها والتغيرات التي تتم على الموارد والمطالبات:

- توفر التقارير المالية ذات الغرض العام معلومات حول المركز المالي للمنشأة، وهي تشمل معلومات حول الموارد الاقتصادية للمنشأة والمطالبات على تلك الموارد، كما توفر معلومات حول تأثير العمليات والأحداث الأخرى التي تؤدي إلى تغيير الموارد الاقتصادية والمطالبات عليها، وهذا ما يساعد مستخدمي هذه المعلومات في تحديد نقاط القوة والضعف المالي، وتقييم سيولة المنشأة ودرجة اليسر المالي.
- يهدف تقدير التدفقات النقدية للمنشأة، يحتاج مستخدمي المعلومات إلى التمييز بين التغير في الموارد الاقتصادية والمطالبات عليها الناتجة عن الأداء المالي (نتيجة الأعمال من ربح أو خسارة) والتغير الناتج عن العمليات والأحداث الأخرى المؤثرة عليها كإصدار أسهم أو سندات.

2.5. مكونات القوائم المالية:

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل الشاملة للفترة المالية (تشمل قائمة الدخل للفترة المالية).
- قائمة التغيرات في حقوق الملكية.
- قائمة التدفقات النقدية.
- الإيضاحات.

3.5. الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة:

الخصائص النوعية هي الصفات التي تجعل المعلومات المالية المعروضة في التقارير المالية ذات جودة عالية ومفيدة لمستخدمي هذه التقارير.

يقسم الإطار المفاهيمي الخصائص النوعية للمعلومات المالية المفيدة إلى مجموعتين، المجموعة الأولى تمثل الخصائص النوعية الأساسية وهي الملاءمة والتمثيل الصادق، أما المجموعة الثانية فهي الخصائص الداعمة للخصائص النوعية وتشمل القابلية للمقارنة، التوقيت المناسب، القابلية للتحقق والقابلية للفهم.

1.3.5. الخصائص النوعية الأساسية:

- **الملاءمة:** حتى تكون المعلومات المالية مفيدة يجب أن تكون ملائمة لحاجات متخذي القرارات (ذات صلة بالقرار)، وتمتلك المعلومات خاصية الملاءمة عندما تؤثر على القرارات الاقتصادية للمستخدمين بمساعدتهم في تقييم الأحداث الماضية، الحاضرة والمستقبلية أو تأكيد أو تصحيح تقييماتهم الماضية.
  - ✓ **تتصف المعلومات المالية بالملاءمة إذا تميزت بـ :**
- **القيمة التنبؤية:** عندما يتم استخدام هذه المعلومات للتنبؤ بالأحداث الاقتصادية والأداء المتوقع للمنشأة في الفترات القادمة، وبقدرة المنشأة على مواجهة الأحداث والمتغيرات المستقبلية غير المتوقعة.

Dr. Rabah TOUIRAT

- **القيمة التأكيدية:** عندما توفر هذه المعلومات تغذية عكسية (راجعة) حول التقييمات السابقة سواء بتأكيدها أو تغييرها.

- **التمثيل الصادق:** حتى تكون المعلومات المالية موثوقة يجب أن تعبر بصدق عن العمليات المالية والأحداث الأخرى التي حدثت في المنشأة، أي يجب أن تعبر المعلومات المالية المفيدة عن الظواهر التي تمثلها، وحتى تمثل المعلومات المالية الأحداث والعمليات والظواهر بصدق يجب أن تكون كاملة (الاكتمال)، محايدة وخالية من الأخطاء.

✓ **تتصف المعلومات المالية بالتمثيل الصادق إذا تميزت بأنها:**

- **كاملة:** تعني أن تعبر المعلومات المالية عن كافة المعلومات الضرورية لفهم مستخدمي المعلومات عن الأحداث التي يتم التعبير عنها، بما في ذلك المعلومات الوصفية والتوضيحية.
- **محايدة:** تعني أن تكون المعلومات المالية غير متحيزة، أي لا يتم إعداد وعرض القوائم المالية لخدمة طرف أو جهة معينة من المستخدمين على حساب الأطراف الأخرى.
- **خالية من الأخطاء:** تعني أنه عند وصف وبيان الأحداث الاقتصادية لا توجد أخطاء أو حذف، كما لا توجد أخطاء في عملية معالجة المعلومات المالية المفصح عنها.

2.3.5. الخصائص الداعمة للخصائص النوعية:

- **القابلية للمقارنة:** يقصد بها إمكانية مقارنة القوائم المالية لفترة مالية معينة مع القوائم المالية لفترة أو فترات أخرى سابقة لنفس المنشأة، أو مقارنة القوائم المالية للمنشأة مع القوائم المالية لمنشأة أخرى ولنفس الفترة، حيث تقتضي عملية المقارنة الثبات في استخدام السياسات المحاسبية وفي أسلوب عرض القوائم المالية من فترة لأخرى.
- **التوقيت المناسب:** تعني أن تكون المعلومات المالية متوفرة لاتخاذ القرار في الوقت الذي يكون لهذه المعلومات تأثير في القرار. لأن المعلومات تفقد قيمتها بشكل سريع في مجال التجارة والمال.
- **القابلية للتحقق:** يقصد بها درجة الاتفاق بين الأفراد المستقلين الذين يقومون بعملية القياس باستخدام نفس أساليب القياس، أي مدى وجود درجة عالية من الإجماع بين المحاسبين المستقلين عند استخدامهم نفس طرق القياس والوصول لنتائج متشابهة للأحداث الاقتصادية وهو ما يحقق أيضا خاصية التمثيل الصادق.
- **القابلية للفهم:** تعني قابلية الفهم للمعلومات المالية أن يتم تصنيف وعرض المعلومات بشكل واضح ودقيق، بحيث يتمتع مستخدمي المعلومات المالية بمستوى معقول من المعرفة في مجال المحاسبة وفي أعمال المنشأة ونشاطاتها الاقتصادية، ولديهم الرغبة في بذل الجهد الكافي لدراسة المعلومات المالية المفصح عنها في التقارير المالية للمنشأة.

Dr Rabah TOUIRAT

4.5. المُحـدِدات المحاسبية:

- **الأهميـة النسبيـة:** يقصد به تلك المعلومات الهامة والتي يؤثر حذفها أو تحريفها على القرارات الاقتصادية لمستخدمي القوائم المالية، حيث تعتمد الأهمية النسبية على حجم البند أو الخطأ المقدر ضمن الظروف الخاصة التي تؤدي للحذف أو التحريف.
- **الموازنـة بين التكلفة والمنفعة:** أي أن المنافع التي يتم الحصول عليها من المعلومات يجب أن تزيد عن التكاليف المتكبدة نتيجة توفير هذه المعلومات.
- **الحيطة والحذر:** تعني تبني درجة من الاحتراس في اتخاذ الأحكام الضرورية لإجراء التقديرات المطلوبة تحت ظروف عدم التأكد بحيث لا ينتج عنها تضخيم للأصول والإيرادات أو تقليل الالتزامات والمصروفات؛ أي إظهار القيمة الأقل من بين القيم المحتملة للأصول والإيرادات، والقيمة الأعلى من بين القيم المحتملة للالتزامات والمصروفات.

Dr. Rabeh TOUIRAT